

# الديمقراطية التشاركية كآلية لتأسيس الحكم الرشيد في ظل التحولات في العالم العربي

أ. معاوي وفاء  
أ. ظريف شاكر

## مقدمة

يعتبر موضوع الحكم الرشيد ذا أهمية كبيرة باعتباره استأثر اهتمام الباحثين والسياسيين منذ عقدين من الزمن، حيث ركز المفهوم على الأبعاد الديمقراطية من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل دور المجتمع وكل ما يجعل الدولة ممثلاً شرعياً لمواطنيها، وبالتالي يعكس قدرتها على قيادة المجتمع في إطار سيادة القانون.

استناداً لهذا المفهوم فمعظم المشكلات التي يعاني منها العالم العربي ترجع إلى غياب الحكم الرشيد، حيث أن الممارسات السياسية للأنظمة الحكومية ذات المركزية القوية في العالم العربي تعتبر في كثير من الحالات محددة ومقيدة للتنمية، إذ فشلت في تحقيق دولة القانون وإتاحة حرية التعبير للمواطنين، ومارست الإساءة المستمرة في استخدام السلطات لأغراض شخصية من قبل السياسيين والقادة الإداريين المكلفين بخدمة الصالح العام، وبالتالي اتسعت المطالب الشعبية، وبلغ وعي المجتمعات العربية لضرورات التقدم الحقيقي درجة عالية تتخطى الحاجات المادية إلى حاجات أخرى ترتبط بمكونات الدولة الحديثة التي تقوم على احترام دور المواطن وحرية وكرامته وحقوقه.

في هذا الصدد يبرز مفهوم الديمقراطية التشاركية كأحد الآليات الضرورية التي يمكن أن تؤسس للحكم الرشيد في العالم العربي في ظل التطورات السياسية الأخيرة، وهذا من خلال إشراك جميع الفاعلين الاجتماعيين سواء كانوا أفراداً أو جماعات أو مؤسسات في صنع السياسات العامة، مشاركة إيجابية فعالة تؤدي بدورها إلى تحقيق العديد من النتائج الهامة التي يعمل الحكم الرشيد على استثمارها في تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها .

بناءً على ما سبق تبرز الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تسهم الديمقراطية التشاركية في التأسيس للحكم الرشيد في العالم العربي؟

للإجابة على الإشكالية تم تقسيم هذه الورقة إلى المحاور التالية :

✓ ضبط وتحديد مفاهيم الدراسة

- الديمقراطية التشاركية

- الحكم الرشيد

✓ واقع تسيير الحكم في العالم العربي

✓ الديمقراطية التشاركية والحكم الرشيد (دور المجتمع المدني في عملية الترسخ الديمقراطي).

- دور المجتمع المدني في تجسيد الديمقراطية التشاركية ومكافحة الفساد في العالم العربي.

- مساهمة المجتمع المدني في دعم جهود التنمية في العالم العربي

أولاً: ضبط وتحديد مفاهيم الدراسة

## 1- المضامين المختلفة للديمقراطية التشاركية

نظراً لإدراك أهمية إشراك المواطنين في تحديد السياسات والخدمات التي تدخل

ضمن اختصاصاتهم برز مفهوم الديمقراطية التشاركية الذي يشير إلى نموذج بديل

يستهدف زيادة انخراط ومشاركة المواطنين في السياسات التي تهمهم، وللاقتراب من

المفهوم أكثر ينبغي التطرق إلى مجموعة من الجوانب المتعلقة به.

## أ- مفهوم الديمقراطية التشاركية

يرتبط مفهوم المشاركة أو التشاركية بالمجتمع الديمقراطي المفتوح، وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية كما يفهمها ويسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنها تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دوراً ورأياً في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم بشكل مباشر، أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضاً على قدرات المشاركة البناءة<sup>(1)</sup>.

فالديمقراطية في أحد أوسع معانيها "التشاركية" تعني: "المشاركة في اتخاذ القرار، ومراقبة تنفيذه، والمحاسبة على نتائجه"<sup>(2)</sup>.

وتعرف الديمقراطية التشاركية بأنها المشاركة الفردية من جانب المواطنين في القرارات السياسية والسياسات التي لها تأثير مباشر على حياتهم بدل الاعتماد الكلي في هذه القضايا على النواب المنتخبين<sup>(3)</sup>.

كما يعرف "جون ديوي" الديمقراطية التشاركية على أنها: "مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية، حيث يشارك الفرد في رسم وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها"<sup>(4)</sup>.

وهناك تعريف آخر للديمقراطية التشاركية يشير إلى أنها "العملية التي تعتمد على المشاركة الواسعة للمواطنين في توجيه وإدارة النظام السياسي"<sup>(5)</sup>.

إنه وعلى الرغم من تعدد آليات الديمقراطية التشاركية وأساليب تطبيقها إلا أنها تقوم في جوهرها على أساس<sup>(6)</sup>:

- التعدد السياسي.
- احترام مبدأ تداول السلطة سلمياً.

- الرقابة السياسية.

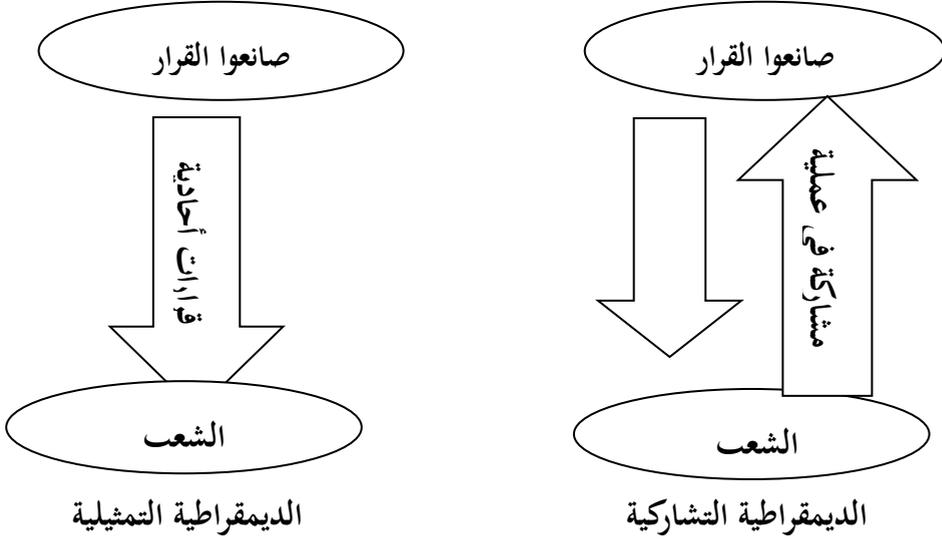
- توفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم.

**ب- من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية:**

إن القصور الذي لازم عملية التنمية في الوطن العربي يجد تفسيراً له من خلال طبيعة النظام الديمقراطي الذي تم الأخذ به. فـنموذج الديمقراطية التمثيلية الذي لازال معتمداً في تسيير شؤون العامة يتحمل جزءاً مهماً من هذا القصور، هذا النموذج الذي استوفى كل شروط نجاعته القانونية والسياسية ضمن مجتمعات تتميز بقدر كبير من التلاحم والانصهار الاثني، والاستقرار السياسي، وتحكمها ثقافة سياسية مبنية على أسس التنافس والتداول والتمثيل، في حين وبالرجوع إلى حالة المجتمعات العربية التي تتميز أغلبها بالانقسام المجتمعي والاختلافات الاثنية والعرقية والسياسية، وصعوبة الاستقرار السياسي المصحوب بحالات العنف والتمرد الاجتماعي، فإنه يكون من المنطقي التفكير في نموذج بديل يمكن أن نسميه "بالديمقراطية المشاركة"<sup>(7)</sup>.

فهذا النموذج "الديمقراطية التشاركية" برز استجابة لمجموعة من التحديات التي تواجه مفهوم الديمقراطية التمثيلية والتي تتمثل في انحسار أفق بعدها التمثيلي، مما خلق سيادة الشعور بالتهميش والإقصاء من المشاركة لأسباب سياسية، اقتصادية أو ثقافية وتحولت بالتالي إلى مجرد إجراء يقتصر على الذهاب للإدلاء بالأصوات في المناسبات الانتخابية واعتزال المشاركة بعدها حتى تأتي الانتخابات الموالية. نتيجة لذلك برزت الدعوة لإدماج المواطنين في السياسات والمؤسسات الديمقراطية، بشكل يراعي مصالح المواطنين ويحقق المساواة بين الجميع.

إن جوهر الديمقراطية هو مشاركة المواطنين في السياسات التي تعينهم، غير أنها (الديمقراطية) تكون ناقصة عندما تكون تمثيلية فقط، وبذلك ينبغي الجمع بين الديمقراطيةين (التمثيلية والتشاركية) لتحقيق الأهداف المنشودة والشكل الآتي يوضح ذلك.



من خلال ما سبق ذكره يمكن استخلاص جملة من العناصر المتعلقة بمفهوم الديمقراطية التشاركية وهي :

- تبني مفهوم الديمقراطية من أسفل.
- مكملة للديمقراطية التمثيلية وليست بديلا عنها.
- تتسم بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطن وممثليه وبين المواطن ومشكلاته.
- التأكيد على لامركزية الديمقراطية في إطار آليات تنفيذها.

## 2 - مفهوم الحكم الرشيد

لقد شاع استخدام مفهوم الحكم الرشيد في أدبيات الإدارة العامة، والسياسات العامة، والحكومات المقارنة، وعلى الرغم من ذلك فإنه ليس هناك إجماع على المعنى المقصود به، ويمكن القول أن المفهوم يأخذ بعدين اثنين:  
أولهما: يعكس فكر البنك الدولي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم.

والثاني: يؤكد على الجانب السياسي للمفهوم، فإلى جانب الاهتمام بالإصلاح والكفاءة الإدارية يشمل التركيز على منظومة القيم الديمقراطية المعروفة في المجتمعات الغربية.

لقد برز المفهوم عام 1989 في منشورات وتقارير البنك الدولي عن كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، حيث تم الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو الاقتصادي.

ولقد تطور المفهوم بعد ذلك ليعكس قدرة الدولة على قيادة المجتمع في إطار سيادة القانون. وفي بداية التسعينات أصبح التركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم، من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل المجتمع، وكل ما يجعل الدولة ممثلاً شرعياً لمواطنيها، ففي اجتماع اللجنة الوزارية لمنظمة التنمية الاقتصادية الذي عقد في باريس 1996 تم الربط بين جودة وفعالية أسلوب الحكم الرشيد ودرجة رخاء المجتمع، والتأكيد على أن المفهوم يذهب إلى أبعد من الإدارة الحكومية، ليتضمن إشكاليات تطبيق الديمقراطية لمساعدة الدول في حل المشاكل التي تواجهها<sup>(8)</sup>.

## أ - تعريف الحكم الرشيد

هناك اختلاف وتعدد في وجهات النظر المتعلقة بمصطلح الحكم الرشيد، وذلك حسب اختلاف المقاربات التي نظرت من خلالها لهذا المصطلح.

تعريف البنك الدولي: يعتبر البنك الدولي أول من أسهم في إعطاء تعريف للمفهوم (1992)، حيث عرفه بأنه الطريقة التي تمارس بها القوة أو السلطة لأجل إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة بغية تحقيق التنمية<sup>(9)</sup>.

وتؤكد أدبيات البنك الدولي على أن جودة إدارة الدولة والمجتمع تعتبر محدد هام للتنمية الاقتصادية المستدامة وهي أيضا مكون رئيسي لأية سياسات اقتصادية ناجحة<sup>(10)</sup>.

تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: ينظر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى الحكم الرشيد على أنه عبارة عن ممارسة للسلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون دولة ما في جميع المجالات، ويكون الحكم من خلال مختلف الآليات والعمليات والمؤسسات التي تتيح للمواطنين والمجموعات التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية وأداء واجباتهم ومناقشة خلافاتهم<sup>(11)</sup>.

والحكم الرشيد حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة هو الحكم القائم على المشاركة والشفافية والمساءلة ودعم سيادة القانون مع ضمان وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية حسب توافق الأغلبية في المجتمع، وهو من أهم عوامل القضاء على الفقر وتعزيز التنمية<sup>(12)</sup>.

ويعرف الحكم الرشيد كذلك كسلطة اقتصادية، سياسية، وإدارية تدير مختلف شؤون وأعمال منظمة ما تأخذ بعين الاعتبار ميكانيزمات وسيير هياكلها وكل الجهات التي من خلالها يعبر الأشخاص عن مصالحهم حسب حقوقهم وواجباتهم. إن تعريف الحكم الرشيد ينطوي على ثلاثة أبعاد مترابطة تتمثل في:

البعد السياسي: يتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.

البعد التقني: يتعلق بكفاءة الإدارة العامة وفعاليتها.

البعد الاقتصادي والاجتماعي: ويتعلق بطبيعة السياسات العامة في المجالين

الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة وعلاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى.

وترابط وانسجام هذه الأبعاد الثلاثة يسهم في إنتاج الحكم الرشيد.

### ب - مبررات ظهور مفهوم الحكم الرشيد :

هناك العديد من الأسباب التي أدت لظهور مفهوم الحكم الرشيد يمكن إجمالها

في العناصر الآتي ذكرها<sup>(13)</sup>:

- تحول الدولة من فاعل رئيسي ومركزي في تخطيط وصنع السياسات العامة وممثل للمجتمع في تقرير هذه السياسات وتنفيذها، ووسيط بين الفئات في حل المنازعات، ومالكة للمشروعات ومسئولة عن حسن إدارتها وعن إعادة توزيع الدخل وتقديم الخدمات وعدالة توزيعها، لتصبح اليوم الشريك الأول من بين شركاء عدة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

- تنامي دور الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات في التأثير على صنع السياسات العامة، والحاجة إلى إعادة النظر في علاقة الحكومات الوطنية بالقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، حيث أصبح للفاعلين المجتمعيين (القطاع الخاص والمجتمع المدني) دور بارز في التأثير على السياسات العامة.

- بروز مجموعة من القيم تحل محل أسلوب الإدارة العامة التقليدي القائم على احترام الأقدمية والتدرج الوظيفي، التمكين والتركيز على النتائج وإعطاء فرصة أكبر للمسؤولية الفردية من خلال هيكل إداري متكامل، والاتجاه للتركيز على معيار

الانجاز والتعلم المستمر وتطوير المهارات بشكل متنوع خاصة التقنية والالكترونية، وقد ساعد على هذا التحول انتشار المشكلات الاقتصادية والإسراف المالي الذي ساد العديد من البيروقراطيات الرسمية والحكومات الأمر الذي دفع العديد من الدارسين لمحاولة إيجاد حلول لهذه المشكلة.

- تزايد الدعوات من الخارج لتبني سياسات الإصلاح والتي تتمحور حول ضرورة إصلاح نظم الحكم، وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية السياسية والمساءلة والحفاظ على الحياة العامة وحقوق الإنسان.

- ضعف الفاعلية في تنفيذ السياسات العامة في الدول النامية، وهذا ما يؤدي إلى تواضع مخرجاتها ونتائجها، وهذه المسألة مرتبطة بالمشكلات التي تعانيها الأجهزة التنفيذية والإدارية، حيث تعرف أشكال من الفساد وتعدد الإجراءات وضعف معايير المساءلة والمحاسبة وضعف دور المؤسسات التشريعية أو الرقابة وكثرة القيود المفروضة على مؤسسات المجتمع المدني.

### ج - معايير الحكم الرشيد

تنوزع معايير الحكم الرشيد بين معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية، ولا تشمل أداء الدولة ومؤسساتها الرسمية فحسب بل تتعداها إلى مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى المواطنين أنفسهم كأفراد وكناشطين اجتماعيين أيضا.

وقد استندت دراسة البنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى

معايير أساسيين هما:

- التضمينية: وتشمل حكم القانون والمعاملة والمشاركة بالمساواة وتأمين فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة.

- المساءلة: وتتضمن التمثيل والمشاركة والتنافسية السياسية والاقتصادية والشفافية والمساءلة والمحاسبة.

وفي بعض الدراسات الأخرى تم التركيز على ستة معايير للحكم الرشيد تتمثل في المحاسبة والمساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، نوعية تنظيم الاقتصاد، حكم القانون، التحكم في الفساد.

وكانت الدراسة الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أكثر شمولاً تضمنت تسعة معايير تتمثل في المشاركة، حكم القانون، الشفافية، حسن الاستجابة، التوافق، المساواة، الفعالية، المحاسبة، الرؤية الإستراتيجية<sup>(14)</sup>.

#### د - مكونات الحكم الرشيد

هناك ثلاثة روافد تمثل مكونات أساسية للحكم الرشيد تتمثل في<sup>(15)</sup>:

- **الدولة:** التي توفر بيئة سياسية وإطار تشريعي ملائم يسمح بالمشاركة.
- **القطاع الخاص:** الذي يوفر مناصب الشغل، وكشريك في الإدارة.
- **مؤسسات المجتمع المدني:** ودورها في تسهيل تقاطع الفعل السياسي والاجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بالمشاركة في الأنشطة.

#### ثانياً: واقع تسيير الحكم في العالم العربي

إن واقع تسيير شؤون العامة في معظم دول العالم العربي - إن لم نقل جلها- يتميز بسيادة سياسة القمع وحكم الأنظمة الفاسدة الاستبدادية التي انجر عنها ضعف المنافسة السياسية، وإقصاء وتهميش المواطن من المشاركة في مختلف السياسات التنموية التي تهمه، مما دفع بفئات عريضة داخل المجتمع العربي إلى توجيه الاتهام إلى دولها بأنها أهملت مواطنيها، وأنها ليسن فعالة من ناحية الاستماع لانشغالاتهم، وعدم قبول مساهماتهم وآرائهم، وبالتالي أدى هذا الوضع المتأزم إلى الكثير من المظاهرات والاحتجاجات والثورات التي تعبر عن

الرفض الشعبي لسياسات وقرارات حكوماتها، وهي دلالة على وجود خلل في إدارة شؤون المجتمع ومرض في النظام السياسي والاقتصادي.

عموما فان إدارة الحكم في المنطقة العربية طبقا لما وضحته دراسة البنك الدولي وتقرير التنمية الإنسانية العربية تتسم بجملة من الخصائص يمكن إجمالها فيما يلي<sup>(16)</sup>:

— سيادة نمط الدولة الأمنية التي تتبع سياسة الاحتواء القومي وتضبط حركة المجتمع المدني وتصادر استقلالية النقابات والأحزاب.

— ضعف بنية المؤسسات السياسية والإدارية وغياب نظم المحاسبة والمساءلة وعدم الفصل بين العام والخاص.

— غياب دولة المواطن ومفهوم المواطنة، حيث أن طبيعة الدولة وشرعيتها لا تقوم على تعاقد بين الحكام والمحكومين، بل تتأسس على المواطنة والحقوق والواجبات، وهذا ما يؤدي إلى غياب الحقوق الأساسية للمواطن مما يسبب أزمة الشرعية لكثير من هذه الأنظمة، ويحرم المواطنون من حقوقهم فتقدم الدولة الخدمات وكأنها هبات ممنوحة من الحاكم وليست حقوقا للمواطنين.

— استعمال مختلف أجهزة الدولة لتقاسم وتوزيع الغنائم على حساب الاقتصاد الوطني. إن الخصائص السابقة الذكر لإدارة الحكم في المنطقة العربية يرجع أساسا إلى غياب الوعي لدى الفرد، وضعف المؤسسات والجمعيات الممثلة للمجتمع المدني وسيادة المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة للمجتمع بفعل تبعيتها لأنظمة الحكم وغياب الوعي الاجتماعي وعدم انتخابها واختيارها بطريقة حرة نزيهة، إضافة إلى غياب آليات قوية منظمة وسليمة تتعامل مع الفساد مما زاد في المحافظة على هياكل الأنظمة القائمة والنظم المسيطرة الحاكمة، فهذا الفساد المتعدد الأنواع كانت له انعكاسات على شعوب المنطقة العربية التي أحست بالظلم والتعسف جراء ضعف الحريات السياسية الذي كان المسؤول المباشر عن فشل بناء مقومات الدولة الحديثة.

### ثالثا: الديمقراطية التشاركية والحكم الرشيد

إن الحكم الرشيد يعني وجود شبكة من المؤسسات الحكومية التي تستخدم القوانين والإجراءات والتي بدورها تعمل على خلق واستمرارية بيئة اجتماعية مناسبة تسمح بتنمية بشرية جيدة تشمل كافة جماعات المجتمع، فالحكم الرشيد يعكس مناخا مجتمعيا ديمقراطيا تتفاعل فيه كافة الأطراف لتحقيق التنمية.

### 1- دور المجتمع المدني في تجسيد الديمقراطية التشاركية ومكافحة الفساد في العالم العربي

ترتبط أسس الديمقراطية المحلية والمشاركة الجماعية في التسيير بمعيار المواطنة وشفافية عمل الإدارة، وللمجتمع المدني دور كبير في إرسائها، باعتباره يشكل البنية التحتية لها، وإذا كان من المسلمات أنه لا تنمية دون ديمقراطية، فلا ديمقراطية بدون مجتمع مدني وبذلك يعتبر قاطرة أساسية لتحقيق الديمقراطية الفعلية، غير أن الولوج في هاته الأخيرة يتطلب مكافحة الفساد بجميع أشكاله تحقيقا للحكم الرشيد.

### أ - المجتمع المدني كقاعدة أساسية للديمقراطية التشاركية

إن الديمقراطية التشاركية لم تعد اليوم خيارا في الوطن العربي، بل أصبحت ضرورة من ضرورات العصر، فهي مقوم ضروري لإنسان هذا العصر المعولم، الذي لم يعد مجرد رعية، بل هو مواطن يتحدد كيانه بجملة من الحقوق والحريات الديمقراطية<sup>(17)</sup>. ويعتبر المجتمع المدني بمثابة القاعدة الأساسية التي تركز عليها الصيغة الديمقراطية بقيمها ومؤسساتها وتفاعلاتها فكلما تم تدعيم وتقوية المجتمع المدني ومؤسساته كلما أسهم ذلك في تثبيت الديمقراطية كنظام للحكم في العالم العربي، فإذا كانت المؤسسات الحكومية هي محور التنافس بين القوى السياسية، فان مؤسسات المجتمع المدني هي القنوات التي يجري عبرها التنافس ويمر من خلالها، الأمر الذي يجعل وجودها بمثابة

العمود الفقري لعملية صنع واتخاذ القرارات السياسية، فهي تسهم في تنظيم العلاقات بين السلطة السياسية والمواطنين والسهر على حسن سيرها والتدخل كلما استدعى الأمر ذلك، من أجل الحد من طغيان السلطة السياسية عليهم.

فالمجتمع المدني بإمكانه تنظيم وتفعيل المشاركة التي تقرر مصير جميع الفئات في العالم العربي ومواجهة السياسات التي تؤثر في مصير أفرادها، من خلال نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية والتأكيد على إرادة المواطنين والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى على أن لا يبقى حكرا على النخب الحاكمة<sup>(18)</sup>.

فعلاقة المجتمع المدني بالديمقراطية تتجسد في مجالات عديدة، فالديمقراطية تتطلب مشاركة منظمة وواعية ومستمرة، والحاجة الاجتماعية تتطلب توجيه مؤشرات الديمقراطية من القاعدة إلى القمة بدلا من اقتصارها على خط واحد.

ومن هنا حق القول أن تنمية المجتمع المدني هي محور بناء الديمقراطية التشاركية في العالم العربي وأنها تعد البنية التحتية لها، وهما وجهان لعملة واحدة وهي الحرية، وفي هذا الصدد يقول "سعد الدين إبراهيم": "إذا زرعت أو نقلت الديمقراطية إلى تربة أي بلد بلا مجتمع مدني فلن تعيش، وإذا عاشت فان ذلك يكون بوسائل صناعية، إلى أن يقبلها الجسم الاجتماعي - السياسي لهذا البلد، وهو لن يقبلها إلا إذا ساندت هذه الديمقراطية تنظيمات مجتمع مدني".

## ب - دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد

في ظل استشراف ظاهرة الفساد بكل أشكاله في العالم العربي فان تجسيد مسار الديمقراطية التشاركية يشترط تبني سياسات متكاملة لمكافحة الفساد، يتم التمكين فيها للعمل الجماعي ليضطلع بأدوار معينة لمكافحة هذه الظاهرة كشرط ضروري لتفعيل هذا المسار.

فالفساد في إطاره المالي والسياسي يبقى محاصرا في ظل نظام ديمقراطي أكثر من أي نظام سياسي آخر، إذ يوفر هذا النظام قدرا كبيرا من الرقابة والمحاسبة والشفافية وتعبئة الرأي العام<sup>(19)</sup>. فالديمقراطية كآلية حكم لا تعتمد مخرجاتها ونتائجها على كفاءة الاستخدام فحسب، بل على نوعية المدخلات أيضا من قرارات جيدة وخطط مدروسة، والديمقراطية كآلية حكم توفر منظومة سياسية متكاملة قادرة على إطباق الخناق على ظاهرة الفساد في العالم العربي وحصره في أضيق نطاق<sup>(20)</sup>.

من هذا المنطلق يمكن لمؤسسات المجتمع المدني القيام بدور هام في توفير الضوابط على سلطة الحكومات العربية وتعزيز قيم النزاهة والشفافية في عملها، والمشاركة في صياغة السياسات العامة وحماية الحقوق وتعزيز المشاركة في الشؤون العامة وتقوية حكم القانون، إضافة إلى دورها في رفع الوعي العام بموضوع الفساد وسبل مكافحته، وفي الرقابة على القطاع العام وتعزيز هذا الدور، والعمل على المساءلة والمحاسبة لمنع تعسف السلطة، أو من خلال القيام ببرامج توعية قطاعية وجماعية لهذه الآفة ومخاطرها وتكلفتها.

غير أنه وبشكل عام يلاحظ عدم فاعلية العمل الجماعي في مكافحة الفساد في العالم العربي، وبذلك يمكن ذكر العديد من الجوانب التي يمكن من خلالها تفعيل العمل الجماعي في مكافحة الفساد<sup>(21)</sup>:

- بناء قاعدة شاملة من المعلومات والمعارف المختلفة حول الفساد وتحليلاته المتعددة.
- الانخراط في حوار جاد وتبني سياسات مناسبة يتم إشراك مؤسسات المجتمع المدني فيها، وذلك حول القضايا التي تؤثر في المجتمع مثل مشكلة الفساد.
- ضمان المزيد من الشفافية والمحاسبة ليس على مستوى مؤسسات المجتمع المدني وحدها بل على مستوى القطاع العام والمبادرات الخاصة.

- المساهمة والمشاركة بشكل ايجابي لدعم بناء منظومة قانونية مناسبة تمكن العمل الجماعي من النشاط بشكل حر وبعيد عن ضغوط النخب الحاكمة.
- دعم مؤسسات المجتمع المدني لتأخذ على عاتقها مسؤولية إنتاج السلع والخدمات كأحد أهم مقتضيات التنمية المستدامة.

## 2 - مساهمة المجتمع المدني في دعم جهود التنمية في العالم العربي

تعد التنمية أحد متطلبات حقوق الإنسان وأن تحقيقها وإدامتها يتوقف على مدى إدماج تطلعات المواطنين سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي المهيكل ضمن ما يسمى مؤسسات المجتمع المدني في عملية إعداد وتنفيذ السياسات العامة، فالتنمية في حد ذاتها مفهوم ديمقراطي في جميع مجالاتها ومستوياتها، فأحد مؤشرات الديمقراطية هو حق المشاركة في التنمية من قبل كل أفراد المجتمع.

وبذلك فإن الأهمية المتزايدة لمنظمات المجتمع المدني في المجال التنموي، تبرز في ذلك الاهتمام الذي حظيت به في السنوات الأخيرة، خاصة وأن أحد الشعارات التي يتم تسويقها في ظل العولمة هو شعار التنمية المستدامة، حيث تم التأكيد على ضرورة إسناد تكوينات المجتمع المدني أدوارا تنموية رائدة لمواجهة التخلف، لاسيما في ظل عجز العمل الحكومي عن انجاز وتحقيق العديد من المشاريع التنموية.

فدور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة في العالم العربي لا تقل شأنًا عن دور القطاع الحكومي خاصة على مستوى معيشة الأفراد، وتقليص حدة الفقر وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي والصحي والتعليمي، من خلال تقديم العديد من الخدمات لأفراد المجتمع في مواقعهم المختلفة سواء في المدن أو الأرياف.

كما تؤدي مؤسسات المجتمع المدني أدوارا هامة في تزويد الخدمات والوظائف التي لا يستطيع السوق تقديمها كترويج المؤسسات الدينية للقيم الأخلاقية أو المساهمة

التي تقدمها بعض الجمعيات في مجال محو الأمية، أو المعلومات حول العناية بالبيئة من خلال مؤسسات حماية البيئة، كما تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في التأثير على سياسات الرعاية الصحية، وفي تقديم العديد من الخدمات الطبية والصحية<sup>(22)</sup> ، فالتجربة أكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن المجتمع المدني يشارك بفعالية في تحرير المواطنين عبر إنجاز مشاريع توفر فرصا للشغل وتعزز من البنيات التحتية الأساسية، ويسهم في الإدماج الفعلي لكل الفئات المقصية في عملية التنمية.

غير أن المتفحص للواقع العربي يبرز غياب ثقافة الحوار والتشاور بين الفاعلين الحكوميين و مؤسسات المجتمع المدني وبالتالي أدى ذلك إلى اتساع الهوة بين الحكومة والشعب، بل إلى فقدان الثقة بين الطرفين، وهذا يعتبر عاملا سلبيا على فعالية برامج التنمية. لذا فإن الدور الحقيقي الفعال للمجتمع المدني في العالم العربي يتطلب شجاعة وتحديا وتضحية لتأكيد مصداقيته واستقلالته، وفرض نفسه كشريك أساسي في صياغة السياسات التنموية تحقيقا للحكم الرشيد.

## خاتمة

إن الحراك المجتمعي الذي تشهده الدول العربية في المدة الأخيرة أعاد الاعتبار لضرورة مراجعة مفهوم الديمقراطية التمثيلية وجدواها، ما فسح المجال بقوة للحدوث عن مفهوم الديمقراطية التشاركية التي تعتبر من أبرز الآليات للتأسيس للحكم الرشيد كونها تتيح مشاركة واسعة للمواطنين في عملية صنع القرار هذا من جهة، ومن جهة أخرى تساعد في إعطاء شرعية للقرارات المتخذة، ففشل البرامج التنموية في دول العالم العربي على جميع المستويات مرده أساسا التسيير غير الرشيد للإمكانات المتاحة واستبعاد الجماهير الشعبية التي تعتبر الفاعل الحقيقي والشريك الأساسي في التنمية، عن العمل السياسي وتقييد حركتها، مع العلم أن حق الإنسان في التنمية يعني في المقام الأول حق كل إنسان وبشكل متساو في أعباء وثمار التنمية. وبذلك فإن تحقيق الديمقراطية التشاركية في العالم العربي يتطلب مشاركة جميع الأطراف في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتقوية العلاقات بين الحكومة ومواطنيها، وهي أولوية فعالة في سبيل التأسيس للحكم الرشيد.

## الهوامش

1. صالح زباني، تفعيل العمل الجمعي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركة في الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني يوم 20012/10/28 :  
fortune.org/en/portals/civil society in gulf arabic.pdfwww.fondation
2. سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي(القاهرة: دار قباء للنشر والتوزيع،2000)،ص 69
3. محمد العجاني وآخرون، من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية" نحو دستور مصري جديد: تجارب ورؤى" (القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، دس ن) ص 03
4. Toward participatory democracy ; parths of learning ; 2005  
[www.parthsoflearning.net/articles-toward-participatory-democracy. pdf](http://www.parthsoflearning.net/articles-toward-participatory-democracy.pdf) 18/10/2012.
5. محمد العجاني وآخرون، مرجع سابق، ص 04
6. احمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2000)ص 220
7. صالح زباني، مرجع سابق،ص 01 .
8. سلوى الشعراوي جمعة، "مفهوم ادراة شؤون الدولة والمجتمع "، في إدارة شؤون الدولة والمجتمع(القاهرة: مركز استشارات الإدارة العامة، 2001)،ص 03
9. World Bank ;governance and development(washington, World Bank publications,1992)p, 01
10. خليل حسين، مرجع سابق،ص.19.
11. Pnud, la gouvernance en faveur du développement humain durable (Newyork ; document de politique générale du pnud, janvier1997)
12. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 " خلق فرص للأجيال القادمة" ص.101

13. Olivier Dubighson. Mettre en pratique le developpement durable (paris ;sip,2005)p.48
14. UNDP ,governance for economico-operation an development,1995,p.14
15. عبد النور ناجي. دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر"دراسة حالة الأحزاب السياسية"،مجلة المفكر 3، ص. 111.
16. ياسين بوجردة، "واقع متطلبات الحكم الرشيد في الوطن العربي"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، سطيف، افريل 2007 .
17. عبد الجليل مفتاح، "دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي"، مجلة المفكر 5، ص.
18. الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة(دمشق: دار الفكر،2003)، ص.25
19. اسماعيل الشطي، "الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد" في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ص.454
20. ابراهيم غرايبي، "هل من سبيل لمكافحة الفساد" في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ص.315
21. صالح زباني، مرجع سابق ، ص.13
22. عبد الكريم زهير الكايد، الحكمانية"قضايا وتطبيقات"(القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص.86،85.